الهيبة المسلوبة

ظاهرة سقوط المشيخات

لقمان بن عبد الحكيم



مؤسسة النازعات
Annazi'at

محرّم
١٤٤٨هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الهيبة المسلوبة

ظاهرة سقوط المشيخات

لقمان بن عبد الحكيم

النازعات

محرم ١٤٤٨

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قام المجتمع المسلم تاريخيًّا على ثلاثة أركان، كل ركن منهم مؤثر ومتأثر بالآخر مطلقًا؛ صلاحًا وفسادًا، توسعًا وانغلاقًا، صلابة وسيولة.. ولا يتحقق المجتمع المسلم الفاضل إلا بتكامل هذه الأركان بحسب الأوضاع القائمة، فلا توجد نسبة ثابتة لكل ركن في كل زمان ومكان، إنما العدل أن تتفاوت النسب وتتبدل بحسب الماجريات، مع وجود ضوابط وحدود تمنع السعة أو الضيق إلى حد غير مقبول. وفي تكامل نسب هذه الأركان تكمن السياسة الشرعية العملية الاجتهادية، فالسياسة المضافة للشريعة لا تخرج عن حدودها، ومدار السياسة على تحقيق منافع الدنيا والآخرة للبشر، ولا تتحقق المنافع العملية إلا بالعدل بين الأركان، والأركان الثلاثة هي: الحكام، العلماء، والمحكومون، وذلك لقوله سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩﴾ [النساء: ٥٩]؛ فالمؤمنون هم المحكومون، والعلماء هم ورثة الأنبياء في تبليغ الوحي، وأولو الأمر هم الحكام.

وتاريخ المجتمع المسلم يشهد بمقام العلماء الذي هو في بعض المواطن أرفع من مقام الحكام من حيث السلطة والنفوذ، فحتى المجتمعات المتأخرة عن عهد النبوة والخلافة كان فيها مقام عالٍ للعلماء في نفوس الرعاة والرعية، وكان الغالب في

نظر الحكام الرهبة والخشية من سطوة العلماء المستمدة من مصدر العلم الذي حملوه، وفي نظر المحكومين تعظيم وإجلال ومهابة لنفس السبب، ولهذه العلقة شواهد في تاريخ المسلمين الممتد عبر القرون والبلدان.

وقد بقيت العلاقة بين الأركان الثلاثة على هذا الحال مع طروء التبدل والتغير في مواطن زمانية ومكانية، لكن أصل الأركان لم يزُل. ومع ذا؛ فقد كان البساط يُسحب من تحت العلماء لأسباب من أنفسهم ومن غيرهم، والرعية يُغيَّبون عن الواقع حتى لا يكاد أحدهم يميز بين الحق الصريح والباطل الظاهر، وصَبَّ هذا في صالح المستبدين من الحكام خاصة الطواغيت ما بعد انهيار الخلافة، وقد ثبت أركان حكمهم مَن استعملوه من مخالفي الفطرة الحكمية من العلماء والرعية، فوظفوا علماء لخدمة استبدادهم، وجهَّلوا الرعية فوق جهلهم ليكونوا نارًا يُضرمونها في أصحاب الفطرة الساعين لتعديل الحكم بالشريعة والطبيعة.

ومع سعي المستبدين والطواغيت من بعدهم لزعزعة أركان الفطرة الحكمية؛ باستئصال سطوة العلماء، وتعبيد الرعية للحاكم، إلا أن بقايا من العلماء لم تزل سطوتهم وهيبتهم في قلوب ونفوس الناس، خاصة في مراحل الصحوة التي شهدت زحف هداية أعادت للعلماء موضعهم في النفوس. ثم لم يدم الأمر على ما كان، إذ اختبر الله العلماء وامتحنهم ليميز الخبيث من الطيب؛ فجاءت الأحداث السياسية التي قلبت بلاد المسلمين من أحداث الربيع العربي إلى سقوط حكم طاغوت الشام، وبينهما أهوال عظام كجلامد النار تكسَّرت عليها الهيبة،

واحترقت فيها السطوة؛ ذلك لفشلهم في المحنة التي وُضِعوا فيها، فآثروا الذلة والقعود، وخذلوا المسلمين بعد أن كانوا يَعِدونهم بالثبات حتى الظفر، قال تعالى: ﴿وَلِيُمَحِّصَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَيَمۡحَقَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ١٤١﴾ [آل عمران: ١٤١]، قال الإمام الطبري: «يعني تعالى ذكره بقوله: ﴿وَلِيُمَحِّصَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، وليختبر الله الذين صدقوا الله ورسوله، فيبتليهم بإدالة المشركين منهم، حتى يتبين المؤمن منهم المخلصَ الصحيحَ الإيمان، من المنافق»[1].

ولم يكن ضياع الهيبة لهذا السبب فقط، إنما لجمع أسباب مصنوعة وأخرى اتفاقية اقترنت في زمن واحد حتى تُدخلنا في نفق فتنة عظيمة لا ندري كيف ومتى الخروج منه، روى البيهقي في «شعب الإيمان» عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ قال: «**إِنَّمَا أَخَافُ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ كُلَّ مُنَافِقٍ يَتَكَلَّمُ بِالْحِكْمَةِ وَيَعْمَلُ بِالْجَوْرِ**». ورواه يزيد بن هارون عن ديلم وقال في الحديث: «**إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ كُلَّ مُنَافِقٍ عَلِيمِ اللِّسَانِ**»[2].

إثر هذه الأسباب التي أشرنا إليها؛ ضاعت هيبة العلماء، ولم يعودوا مرجعًا للأفراد والجماعات الإسلامية في العمل لتحقيق عبودية الله في الأرض، وكما أن لهذه الفتنة أسبابها؛ فلها آثار مهولة تُهلِك قرونًا من التنظير والعمل؛ لذلك كان

---

[1] تفسير الطبري (٧/٢٤٤).

[2] (١٦٤١).

واجبًا على العلماء وطلبة العلم السعي لتشخيص الواقع وإيجاد حلول نظرية ومن ثم عملية لتبديد أباطيل هذه الفتنة، ولا يكون الحل إلا بعد الفهم ثم تقبل أطراف النزاع للتنازل عن الضلال الذي تلبسوا به مما أوصل الأمة إلى هذه الفتنة.

وإن كان ذلك كذلك؛ فهذا بحث مختصر أحاول فيه الكشف عن واقع العلاقة بين العلماء والأفراد والجماعات الإسلامية، وبيان أسباب الصدام الواقع المؤدي إلى مزيد انهيار، وتخليص الأمة من هذه الفتنة بطرح بعض ما قد يكون حلًّا للأزمة، أو تنشيط العقلاء للبحث في ذلك.

واللهَ أسأل التوفيق والإعانة والتسديد، وأستغفره سبحانه من الزلل والخطأ، وأتوسل إليه بما صح قصدًا وسطرًا.

الفصل الأول

البناء النظري

المبحث الأول

مفهوم الهيبة الشرعية والسلطة الاجتماعية

قال ابن منظور في «لسان العرب»: «هيب: الهيبة المهابة، وهي الإجلال والمخافة. ابنُ سيده: الهيبة التقية من كل شيء. هابه يهابه هيبًا ومهابة، والأمر منه هَبْ، بفتح الهاء، لأن أصله هابْ، سقطت الألف لاجتماع الساكنين، وإذا أخبرت عن نفسك قلت: هبتُ، وأصله هَيِبتُ بكسر الياء، فلما سكنت سقطت لاجتماع الساكنين ونقلت كسرتها إلى ما قبلها، فقس عليه؛ وهذا الشيء مَهيبة لك. وهَيَّبتُ إليه الشيء إذا جعلته مهيبًا عنده. ورجل هائب وهيوب وهيَّاب وهيابة وهيُّوبة وهيِّب وهيَّبان وهيِّبان؛ قال ثعلب: الهيَّبان الذي يهاب فإذا كان ذلك كان الهيَّبان في معنى المفعول، وكذلك الهيوب قد يكون الهائب، وقد يكون المهيب. الصحاحُ: رجل مهيب أي يهابه الناس، وكذلك رجل مهوب، ومكان مهوب، بني على قولهم: هُوبَ الرجل، لما نقل من الياء إلى الواو، فيما لم يسم فاعله»[1].

---

(1) لسان العرب (١/٧٨٩).

الهيبة المستحقة لأهل العلم لها تفسيران لا يتعارض أحدهما مع الآخر، بل هما متكاملان لتكامل الشرع والكون؛ ذلك أن المهابة في التفسير الشرعي مردها إلى أثر العلم الشرعي الذي يعظم صاحبه لعظم مُتَعَلَّقِه، ولتقوى الله ومحبته وخشيته التي تورث محبة الخلق للعالم، وصلابته في الحق مما يرفع مهابته بين الرعية. وخلاصة هذا التفسير للمهابة أنها عادة جارية لالتزام تقوى الله، فمتى اتقى العالم ربه فيما تعلم.. زاده الله مهابة لمهابة العلم الذي يحمله، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴿٢٨﴾﴾ [فاطر: ٢٨]، والخشية العبادية موجبة لمحبة الله، ومحبة الله موجبة للقبول بين الناس لما روى الإمام أحمد في المسند عن سهيل بن أبي صالح، سمع أباه، قال: سمعت أبا هريرة، يحدث عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**إِذَا أَحَبَّ اللهُ عَبْدًا، قَالَ: يَا جِبْرِيلُ، إِنِّي أُحِبُّ فُلَانًا، فَأَحِبُّوهُ. فَيُنَادِي جِبْرِيلُ فِي السَّمَاوَاتِ: إِنَّ اللهَ ﷻ يُحِبُّ فُلَانًا، فَأَحِبُّوهُ. فَيُلْقَى حُبُّهُ عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ فَيُحَبُّ، وَإِذَا أَبْغَضَ عَبْدًا، قَالَ: يَا جِبْرِيلُ إِنِّي أُبْغِضُ فُلَانًا فَأَبْغِضُوهُ. فَيُنَادِي جِبْرِيلُ فِي السَّمَاوَاتِ إِنَّ اللهَ ﷻ يُبْغِضُ فُلَانًا، فَأَبْغِضُوهُ. فَيُوضَعُ لَهُ الْبُغْضُ فِي أَهْلِ الْأَرْضِ، فَيُبْغَضُ**»[1].

وتحقق الهيبة لا بد فيه من عدم المانع، ذلك أن الله قد لا يُري بعض عباده هيبة العالم ابتلاء للعالم وفتنة للجاهل، أو أن ينزع الله مهابة الشريعة من قلب

---

[1] أحمد (١٠٦١٥).

المنحرف ليزيده في ضلاله. لذلك؛ لا يصح اعتبار التلازم بين العلم والهيبة عقليًّا، إنما هو عادي شرعي يتخلف بوجود المانع. قال ابن منظور في «لسان العرب»: «وفي حديث عبيد بن عمير: الإيمان هَيُوبٌ، أي يُهابُ أهلُه، فعول بمعنى مفعول، فالناس يهابون أهل الإيمان لأنهم يهابون الله ويخافونه. وقيل: هو فعول بمعنى فاعل، أي إن المؤمن يهاب الذنوب والمعاصي فيتقيها، قال الأزهري: فيه وجهان: أحدهما أن المؤمن يهاب الذنب فيتقيه، والآخر: المؤمن هيوب أي مهيوب، لأنه يهاب الله تعالى، فيها به الناس حتى يوقروه»[1].

وأما التفسير الآخر للمهابة فهو التفسير الاجتماعي: ذلك أن المجتمعات لا بد لها من دين، وهذا الدين لا بد له من أهل يعرفونه أكثر من غيرهم ويُعرِّفون الناس به بقدر حاجتهم، وهؤلاء هم **الرموز**. فإذا سلَّم الرعية بصحة الدين، ثم سلَّموا الأهلية لأعيانٍ لتمثيلَه وتعليمَه، كان لهم طبقة أو مكانة خاصة مختلفة عن الرعية، وهذه الطبقة لها مهابة بحسب هيبة الدين في قلوبهم، كما أن للسلطان هيبة بحسب استحكام سلطته بالسلاح، روى أبو نعيم في «الحلية» عن عبد الرحمن بن حرملة قال: «ما كان إنسان يجترئ على سعيد بن المسيب يسأله عن شيء حتى يستأذنه كما يستأذن الأمير»[2].

---

(1) لسان العرب (١/٧٨٩).

(2) حلية الأولياء (٢/١٧٣).

لذا، كلما قويت روابط المجتمع الدينية، وصح تمثيل أهل الدين لدينهم، وامتنع المنافس على تمثيله، زادت الهيبة في نفوس الرعية، وإن نقص شرط من الشروط أو وجد مانع، نقصت الهيبة أو انهارت. فالخلاصة أن الهيبة شعور مركب من الأمان والخشية، ينظر بها الأدنى للأعلى نظرة مستجير من خطر أو خائف من فعل الغلط.

إذا عُلم الفارق بين مفهومي أو منظوري الهيبة، سهل فهم جزء من المشكلة التي أفضت إلى سقوط الهيبة الاجتماعية من العلماء كافة؛ ذلك أن الهيبة الشرعية أصلها التزام تقوى الله والعمل بالعلم، والهيبة الاجتماعية أصلها المكانة الاجتماعية أو الطبقة السياسية التي يتبوؤها العالم. وقد يحصل اختلاط في ما أفراد المفهومين؛ إذ يتصدر بعض أعيان الناس من غير العلماء على أنهم «ممثلون دينيون»، ويُرَوَّج لهم حكوميًّا حتى تحصل لهم الهيبة الاجتماعية، ويلتبس حالهم على الناس لتلبُّس هؤلاء بخطاب الشريعة وجهل الناس بها، فيهابونهم هيبة شرعية تصلح لهيبة العلماء الحق. عند ذلك يجتمع العالم المحقق والجاهل المسفسط في طبقة واحدة من الهيبة، حتى إذا استبان فساد المنافقين الداخلين إلى هذه الطبقة زورًا، ظن الناس فساد تلك الطبقة العلمائية فأسقطوهم جميعًا؛ لذا، كان تحقيق مفهوم الهيبة الشرعية والاجتماعية مهمًّا إضافة إلى تحقيق مفهوم العالم والجاهل، حتى تُصرف المواقف في مواطنها من غير لبس.

وأهم الفروق التي توضح للمراقب العالم من المتعالم: أن العالم في التصور الشرعي والاجتماعي هو صاحب المعرفة المبتنية على الأصول العتيقة، يترقى في مدارج الفقه والتزكية حتى يكون كلامه امتدادًا لعلوم من سبقه، وحكمه ثمرة لتحصيل وانضباط وتقوى. أما المتعالم فوظيفته من جنس الوسائط التي صنعته؛ رأس ماله الظهور لا العلم، وحضوره مستند إلى إعجاب الناس لا إلى أهلية راسخة.

والعلاقة بينهما ليست علاقة طبقتين داخل المجتمع العلمائي، بل علاقة بنيتين متغايرتين في المرجعية والغاية؛ فالعالم مرجعيته الأصول والضوابط، والمتعالم مرجعيته حاجات الجمهور وخوارزميات المنصات. لذلك تجد خطاب الأول هادئًا راسخًا متأنيًا يُنتج معرفة ووعيًا، وخطاب الثاني سريعًا انفعاليًّا ينتج مزاجًا دينيًّا لا يستقر على حال.

فإذا أضيف إلى هذا كله اضطراب المجتمعات في تحديد رموزها، اختلطت الهيبة الشرعية بالهيبة الاجتماعية، وتساوى في أعين الناس مَن ينطق بالعلم ومَن يُعيد تدوير مشاعر الجمهور في صورة مشيخية؛ فسقطت هيبة الأولى بفساد الثانية، وفقدت الأمة ميزان التمييز بين العالم المتمكن والمتصدر بلا زاد.

إذا استبانت حقيقة الهيبة الشرعية والاجتماعية، سهل فهم الموضع الذي ينبغي أن يكون موطن العالم؛ ذلك أن العالم ليس آلة ناقلة الأحكام، ولا هو خطيب يُعبر عن الوجدان العام، بل هو واسطة مركبة تقوم على ركنين: الفقه الذي به يصح قوله، والطبقة الاجتماعية التي بها ينفذ قوله. فالفقه والتقوى يمنحانه الهيبة

الشرعية، والرمزية تمنحه القبول من جهة الناس التي هي أثر للهيبة الاجتماعية؛ ولا تستقيم هيبة العالم إلا باجتماعهما في قلب واحد.

فالعالم وارث للنبوة في مقام البلاغ عن الله، ومن كان هذا شأنه، لم تقم له الهيبة بكثرة أتباع، ولا بتداول اسمه في المجالس، بل برسوخ العلم والتقوى؛ فإن العلم نور، والنور إذا ظهر على العبد أورثه مهابة ترى في وجهه قبل كلامه. وأما من جهة الرمزية، فإن الناس لا يقبلون بيانًا شرعيًّا ما لم يروه صادرًا عن «ممثل للدين» يحمل في ذاته دلالة على ما وراءه، فالعالم عندهم ليس فردًا من العامة؛ بل هو تأويل عملي للدين، يُحسب عليه ويُحسب له. ولذلك تميز موقع العالم بكونه منطقة التقاء بين الشرع والمجتمع؛ فهو في الشرع مبيِّن، وفي الاجتماع مصلِح.

ومن هنا جاءت رمزية العلم: فالعالم إنما يهابه الناس لأنهم يرون خلف كلامه سلطة الشريعة، ولأنهم يعلمون أن قوله ليس رأيًا خاصًّا؛ بل رسالة من الشريعة. فمن تكلم بلسان الشريعة اكتسب من هيبتها بقدر صدقه وورعه.

غير أن هذا الموقع –لما فيه من ازدواج السلطة بين العلم والرمزية– قابل للاختلال إذا دخله مَن ليس من أهله. فإذا برز المتعالمون بغير فقه، واحتلوا حيز الرمزية بمنطق الجماهير والانتشار.. تقاسمت العامة الاعتقاد فيهم كما تعتقد في العلماء، وحسب هؤلاء في الطبقة العلمائية لشدة التصاقهم بالخطاب العلمي. وحينئذ يتولد الخلل: رمزية بلا فقه في جانب المتعالم، وفقه بلا رمزية في جانب

العالم. ومع الزمن يبهت صوت العلماء، لأن رمزية المكانة تتحول إلى المتعالمين، بينما تبقى الشرعية العلمية في أيدي العلماء؛ وهذا الانفصال هو أول أبواب سقوط الهيبة، روى الشيخان عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إنَّ اللهَ لا يَقْبِضُ العِلْمَ انْتِزاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ العِبادِ، ولَكِنْ يَقْبِضُ العِلْمَ بقَبْضِ العُلَماءِ، حتّى إذا لَمْ يُبْقِ عالِمًا اتَّخَذَ النّاسُ رُؤُوسًا جُهّالًا، فَسُئِلُوا فأفْتَوْا بغيرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وأَضَلُّوا**»[1].

ذلك أن الهيبة –كما سبق تقريرها– شعور مركب يجتمع فيه الأمان والخشية. فإذا رأى الناس أن الرمز الديني الأعلى لم يعد صاحب العلم الأعلى، اضطربت صورتهم عن ممثل الدين، وسقطت الهيبة لا عن العالم فقط، بل عن الطبقة العلمائية بأسرها؛ فيصير العالم في نظر العامة واحدًا من طائفتين: إما عالم منزو لا يرى له أثر، أو واعظ كسائر الوعاظ لا مزية له إلا اللغة واللباس. ومن هنا تظهر ضرورة ضبط موقع العالم بين الفقه والرمزية؛ فمتى اختل الموقع اختلت الطبقة، ومتى اختلت الطبقة ضاعت الهيبة، ومتى ضاعت الهيبة ضاع معها سلطان العلم على القلوب، وهو أول نُذُر الانحراف الديني والاجتماعي.

---

[1] البخاري (١٠٠)، ومسلم (٢٦٧٣).

المبحث الثاني

التّحولات الكبرى بعد الربيع العربي

بدأت ثورات الربيع العربي حتى سقط بعض الطواغيت وكان أهمهم طاغوت مصر حسني مبارك، ثم تلاه في تصويت انتخابي محمد مرسي المنتسب إلى جماعة الإخوان المسلمين، ثم بعد أشهر جاء انقلاب الطاغوت عبد الفتاح السيسي وما تلاه من إجرام بحق الإسلام والمسلمين، بداية بالأخاديد التي خدَّها للناس، إلى السعي في محاربة الإسلام بالزنادقة الذين يوسع عليهم في الإعلام، مرورًا بالمعتقلات وغيرها. وليس الكلام هنا عن إجرام الطواغيت إنما عن نفاق الطبقة العلمائية المختلطة بين عالم ومتعالم، كذلك بين عالم تقي وعالم منافق؛ ذلك أن صنيع عامة الطبقة كان مخزيًا مصادمًا لما نشروه بين الشباب من الثبات على الإسلام والسنة، بداية من المتعالمين المنافقين الذين صعدوا في مرحلة سابقة لبرجزة الخطاب الوعظي وإحلاله محل الخطاب العلمي، ونهاية بالخطاب السلفي الذي كان يشدد على مرجعية الشريعة ثم انتقل إما إلى حضن الطاغوت المصري -مُعَلِّلًا بالمصالح كعادة منافقي عصرنا- أو إلى الخارج ساكتًا مشتغلًا بالعلم المحض.

تتالت الصراعات السياسية العربية حتى وصلنا إلى حكم محمد بن سلمان، الذي حارب الإسلام بسبل ممنهجة، ابتداء بسجن المشايخ -حتى الموالين منهم- وانتهاء بهيئة الترفيه التي وصلت حد الكفر في ترفيهها، مرورًا بتغيير المناهج

والتضييق على الخطاب السلفي القديم.. مع ذا؛ ثبت مشايخ السلفية على عبادة الطاغوت لا على الحق؛ من مفتيهم الأسبق إلى الحالي وطلابهما ومريديهما، بل حتى المشايخ العلميون الذين لا هم لهم إلا العلم المحض قل أن ترى منهم مَن سلم مِن مدح الطواغيت وذم «الحركيين» ونبزهم بالأخونة والسرورية.

ثم أخيرًا إلى فاجعة الشام وسقوط نظام الأسد، واعتلاء الجولاني عرش الطاغوت بتحكيمه القوانين الوضعية، وتضييقه الخطاب الشرعي، وبناء التحالفات المتجهة إلى المعسكر الغربي، حتى آل به الحال إلى الدخول في التحالف الصليبي على الإرهاب، وربما قريبًا نرى المصالحات الإسرائيلية. وهذه أكبر فاجعة بين السابقات؛ ذلك أن رؤوسها من الجهاديين الذين ملؤوا التاريخ خطابات ضد الطغيان العالمي، وشعارات تحكيم الشريعة والجهاد، ثم انقلب أكثرهم إلى الخطاب الوطني القومي النفاقي، ومن ثم تجد شيوخهم بين مطبل مشرعن لكل كفر ونفاق، أو ساكت متردد لا يريد الخوض فيما يجعله معاديًا لمن أيدهم سنوات.

في هذه التحولات السياسية الكبرى ظهر في شأن الدين مساران متناقضان زادا الشرخ بين العلماء والجمهور، وأسهما في تفكيك الهيبة القديمة من داخل المسلك السلفي نفسه.

أما الطائفة الأولى فهي طائفة الشباب الذين خرجوا من السلفية المعاصرة فرارًا من المنهج العلمي الذي بدا لهم -بعد الخوض فيما لا يخوضه السلفية عادة من

العلوم– أنه لا يملك أدوات حقيقية لفهم العلم على حقيقته كما درسه الأوائل.
وقد تكاثرت شهادات هؤلاء فيما سمي بظاهرة «لماذا تركت السلفية المعاصرة»، وهي شهادات قائمة على صدمة معرفية من التناقض بين خطاب المشايخ عن العلم ومباينتهم لعلوم ومناهج عتيقة في التراث الشرعي العلمي، أو وقوعهم في تأويلات باطلة تُسقط ما بقي من ثقة الشباب بهم. وهذه الظاهرة ضربت بنية السلفية الشرعية، إذ صار جمع من الشباب يرون أن «العالم السلفي» ليس عالمًا ولا طالب علم، حتى لو كان تقيًّا عابدًا، وقد يعتذر له بعضهم في التصدر بغير علم للشبهة عنده، وقد يفسّقه آخرون لعدمها.

وأما الطائفة الثانية فهي طائفة الأثرية الجدد الذين اشتد صراخهم بعد قرب انهيار المرجعية السلفية التقليدية، فتحولوا إلى خطاب صادم لا يعترف بأي تراث خارج مدونة محدودة، يرمي جمهور العلماء الكبار من الأشاعرة وغيرهم بالكفر والضلال. وهذه النِّحلة –رغم دعواها الغيرة على العقيدة– لم تُنتج يقينًا ولا رسوخًا في مسلك السلفية، بل زادت الشك في السلفية كلها؛ إذ رأى الشباب أن السلفية لم تعد قادرة على ضبط أبنائها، وأنها إما عاجزة عن رد هؤلاء، أو راضية عن غلوهم. وفي نفس الوقت يرى شباب الأثرية هؤلاء أن مشايخ السلفية الكبار ميَّعوا العقيدة بتعظيمهم رؤوس الكفر من أئمة الأشعرية وغيرهم، وفي كلا الحالين تسقط الثقة.

وفوق ذلك؛ فإن تكفير الأثرية للعلماء المتقدمين أسقط ما بقي من احترام الرموز غير سلفية. فإذا كان أبو حنيفة والأشعري وابن حزم والباقلاني والنووي والعز والشاطبي وابن حجر كفارًا عند هؤلاء، فكيف سيثق الشاب بمشايخ غير السلفية أصلًا؟ وهكذا أحيط بالثقة من أطرافها: من جهة أعلام السلفيين؛ إذ لم يعودوا مرجعًا. ومن جهة المخالفين؛ إذ صاروا في نظر الجدد كفارًا. والتركيز على السلفية هنا ليس لتفردهم في ساحة العلم والدعوة، وليس لكونهم منحرفين دون غيرهم في آرائهم ومسالكهم من الأمة، إنما لكونهم الأظهر في ذلك باعتبار أن الصحوة التي جددت الثقة بالعلماء كان أكثرها من أصحاب هذا التوجه.

وبين هاتين الطائفتين تشكلت حالة من الفوضى المنهجية؛ فاختل نظام السلفية، وحار الشباب عن القصد، واختلط شأن أهل الديانة. وهذا التصدع الداخلي كان من أكبر أسباب سقوط الهيبة العلمية؛ إذ لم يعد الناس يرون في «العالم السلفي» مرجعًا، ولا في «النقد الأثري» ميزانًا؛ فانقطعت أسباب الثقة التي كانت تصنع الهيبة في النفوس.

وأما أثر خطاب تنظيم الدولة فقد كان هو أعنف ضربة في مسار إسقاط الهيبة العلمائية لقوة رمزيتهم في تلك اللحظة. فقد جاء إعلان «الخلافة» في زمن كانت فيه النفوس محطمة بين طغيان عربي مستحكم، وخذلان علمائي ظاهر، وفوضى سلفية لا تكاد تثبت على ميزان؛ فتوهَّم كثير من الشباب أن جماعة الدولة تمثل الامتداد الطبيعي لحلم كان ساكنًا في القلوب مذ سقوط الخلافة

العثمانية، ولذلك علا صيتها بينهم بسبب الشعور بالتحقق الواقعي للعظمة التاريخية الشرعية؛ فالتحاقهم بها كان أشبه بمحاولة فرار من واقع فقدوا فيه رموزهم، فعادوا يبحثون عن رمز جديد يمنحهم اليقين والقوة والانتساب إلى مشروع كبير.

وهنا بدأ سقوط الهيبة، إذ رأى الشباب أن العلماء الذين طالما حدثوهم عن جهاد الطاغوت وحكم الشريعة عاجزون عن التزم الجادة، بل بدا أكثرهم إما مترددًا أو متحاملًا بلا بينة؛ فاعتقد الشباب أن الخلل في العلماء لا في جماعة الدولة، وانصرفوا إلى خطاب بديل يعدهم بالوضوح والحسم.

ثم جاء إعلام الجماعة بأسلوبه الساخر التهكمي، ولغته القاطعة، وعرضه للعنف الجاذب للشباب، ليُعزز هذا الإسقاط؛ فصار يُظهر العلماء في صورة العاجز والجبان والمتردد، ويُظهر نفسه ممثِّلًا للدين في صورته النقية السلفية الأولى. وقد وجد هذا الخطاب طريقه إلى النفوس بسهولة، لأنه خوطب في منطقة كانت أصلًا متصدعة (منطقة الثقة بالطبقة العلمائية).

وهكذا ضرب التنظيمُ الهيبةَ من جهتين: الأولى: أن التحاق الشباب به كان ثمرة من ثمار تصدع الهيبة أصلًا، وشعورهم بأن العلماء لم يعودوا أهل قيادة ولا بيان. **والثانية**: حرص التنظيم على تحويل هذا الشرخ إلى عقيدة مستقرة؛ فصار الطعن في المشيخة جزءًا من خطابه الشرعي والإعلامي، وتعاظمت جرأة الجمهور

على العلماء بعد أن رأوا رموزًا تكفرهم علنًا وتهزأ بهم بلا توقير ولا رعاية لحرمة العلم.

وبذلك اكتمل طور جديد من السقوط، سقوط لم يأت من خصوم الشريعة، بل من جماعة ادعت نصرة الشريعة؛ ففتحت الباب واسعًا لإسقاط الهيبة العلمائية بين عامة الشباب، وصنعت نموذجًا من التدين لا يرى للعلماء وزنًا إلا بمقدار ما يوافقون فيه رؤيته الضيقة.

إضافة إلى اتساع ملمح الفردانية في أوساط الشباب؛ حتى خرج عن حد المراهقة العمرية إلى مراهقة نفسية تستصحبها فئات تجاوزت العشرين والثلاثين، ترى أحدهم يَعْدِلُ عن كلام العلماء المعاصرين وكأن كلمة أهل العلم في زمانه لا تلزمه ولا تُرشده، ثم يمضي مباشرةً إلى كلام السلف يستنبط منه منهجًا بلا آلة ولا تدرج، كأن الوسائط العلمية عبء يجب التخلص منه. وهكذا تنشأ حالة تفرد بالرأي تُشبه العزلة المنهجية؛ تفرد لا يقوم على قوة علمية، بل على شعور نفسي بالاستغناء، يلتبس فيه الهوى بظن الاستقلال، فينتهي الشاب –من حيث لا يشعر– إلى قطع السند العلمي الذي حمل هذا الدين جيلًا بعد جيل.

الفصل الثاني

المؤثرات والنتائج

المبحث الأول

أسباب الظاهرة

الصفات والأوضاع المؤثرة في سقوط الهيبة العلمائية

أولًا: التحولات السياسية والانقلابات: كل انقلاب أو تحول سياسي يهز صورة السلطة والشرعية، ويكشف عن موقف العلماء والمشايخ، مما يكشف مصداقيتهم أمام الناس. فالطبقة العلمائية التي تتماشى مع الطاغوت أو تصمت عن الظلم.. تفقد هيبتها الشرعية والاجتماعية، وتفتح المجال لظهور «مؤثرين» متعالمين يملؤون الفراغ الرمزي.

ثانيًا: مواقع التواصل والثقافة الرقمية: منصات التواصل غيرت قواعد الفتوى والاعتراف الاجتماعي؛ إذ تحول مصدر الهيبة من العلم إلى الجمهرة، ومن التحقيق العلمي إلى التفاعل السريع. أصبح الشباب يتلقون المحتوى الشرعي بلا وسيط علمائي، ويقارنون بين العلماء والمتصدرين من غيرهم، ما أفضى إلى تفكك السلطة المعهودة للعلماء وانحسار تأثيرهم على القلوب.

ثالثًا: ضعف التكوين العلمي لبعض المتصدرين: المشايخ الذين غاب عنهم الإتقان العلمي أو التقوى أو التزكيات المنضبطة يصبحون عرضة للسخرية وخسران الثقة، وسببًا مباشرًا في انهيار الهيبة. هذا الضعف يغذي الواقع الذي يرفع من مرتبة الجعجعة والتصعيد الإعلامي على الانضباط العلمي.

رابعًا: التحولات الثقافية والفردانية بين الشباب: أضحى الشباب أكثر استقلالية في الرأي، يتعاملون مع النصوص القديمة مباشرة، متجاوزين العلماء المعاصرين، ويستنبطون منهجهم دون واسطة. هذه الفردانية تفكك المكانة الرمزية للعلماء، وتحول الهيبة من تلازم العلم والتقوى إلى مجرد انطباع شعبي متقلب. خاصة مع توجه الشباب للعلوم الغربية الأجنبية عن علماء الشريعة المعروفين كالمباحث الفلسفية والعلوم الاجتماعية، وهذا له علقة بالمؤثر السابق.

الصفات والأوضاع الناقلة للأثر

أولًا: مستوى التدين: كلما ضعفت الرقابة الداخلية على النفس، أو ضعف التزام العلماء بالتقوى والعمل بالعلم ضعفت الهيبة الشرعية أمام الناس، والتحولات السياسية والفردانية الثقافية بين الشباب تجعل مستوى التدين مقياسًا أقل تأثيرًا، ويحل محله الانطباع العام عن من يمثل الدين.

ثانيًا: ثقة الشباب: الثقة ليست ثابتة، بل مرنة وتتأثر مباشرة بالمؤثرات: انقسامات العلماء، وتسييس الخطاب، وسقوط الرمزية، كلها تقلل من ثقة

الشباب بالعلماء. هذا الانخفاض يفتح المجال أمام المؤثرين والمحتوى الرقمي ليصبح مرجعًا للهيبة الرمزية.

ثالثًا: مصادر المعرفة البديلة: ظهور منصات رقمية، وظهور «مؤثرين»، وعودة الشباب للنصوص مباشرة، ودخولهم في علوم أجنبية عن العلوم الدرسية العتيقة، كلها مصادر تجعل الاعتراف بالعلماء أقل حصانة. هذه المصادر الوسيطة تؤدي إلى تضاؤل أثر علماء الشريعة، وتحول الهيبة من الشرعية الاجتماعية إلى الشعبية الظاهرية، التي قد تكون زائلة أو متقلبة.

سقوط الهيبة العلمائية

سقوط الهيبة العلمائية هو النتيجة المباشرة لتفاعل المتغيرات المستقلة والوسيطة. عندما تتضافر الانقسامات السياسية، وسيطرة مواقع التواصل، وضعف تكوين بعض المتصدرين، مع انخفاض مستوى التدين، وفقدان ثقة الشباب، وظهور مصادر معرفة بديلة تتفكك الصورة التقليدية للعالم، وتضعف رمزيته أمام الناس؛ فلم تعد الهيبة مرادفة للعلم والتقوى فقط، إنما استحالت مسألة شعور واجتهاد فردي لدى الجمهور، يُقاس بمن ينتج محتوى أكثر انتشارًا، أو بمن يثير إعجاب الشباب. بهذا يتحول المجتمع تدريجيًّا من احترام العلماء المتمكنين إلى الاعتراف بالمتعالمين المتصدرين، ويصبح سقوط الهيبة ظاهرة واقعية، تهدد الاستقرار الرمزي للسلطة العلمائية، وتفتح أبواب الانحراف في الخطاب الشرعي والاجتماعي.

المبحث الثاني

كواشف الفتنة

يمكن أن نفهم سقوط الهيبة الشرعية في مجموعة من الأمارات الكاشفة عن تحولات دقيقة في علاقة الشباب بالمشيخة والعلماء.

أولًا: انخفاض طلب الفتوى: فقد تغيرت النفوس، وأصبح كثير من الناس يتجنبون السؤال المباشر من العالم، سواء من فقدان الثقة بعلمية وتقوى المشايخ أو من استسهال الإجابات السريعة على منصات التواصل، حيث أصبح المحتوى المرفوع على الانترنت يعوض عن الرجوع إلى العلماء. هذا الانتقال في طلب الفتوى يكشف فقدان الثقة الجزئية أو الكاملة في قدرة العلماء على تمثيل الشريعة كما يجب.

ثانيًا: تراجع حضور الدروس العلمية: فالأماكن التي كانت تعج بطلبة العلم وفضائل الطلب، صارت شبه خالية، ولم تعد المجالس العلمية محل إقبال كما كانت، إذ سيطر على الشباب شعور بأن العلم أصبح شيئًا بعيدًا عنهم، أو أنه لا يرتبط بحياتهم اليومية، فاختاروا الانتقال إلى نمط استهلاكي سريع للمعلومات بالوسائط الانترنتية، خاصة في المسائل التي يمكنهم اكتسابها بسرعة والجدل فيها مع الخصوم.

ثالثًا: ضعف الاحترام للنقد العلمي: إذ لم يعد الناس يهتمون برسوخ المنهجية أو صحة الاستدلال، بل صاروا يقدِّرون الانفعال والسرعة في الخطاب، وما يُرضي المزاج العام، فتتفكك الآداب المتقررة التي كانت تحفظ مكانة العلماء وتُكسبهم الهيبة. فالنقد العلمي الذي يُقدَّم بانضباط صار ضعيف الأثر، وغالبًا يُتجاوز أو يُهمل، خاصة إذا لم يصدر عن شخصية مؤثرة إعلاميًّا.

رابعًا: تراجع الاعتراف بطبقة المشيخة: فالتمييز بين العالم المحقق والمتعالم المتصدر بلا أهلية لم يعد واضحًا، إذ صارت العامة تنظر إلى كل من يمتلك منصة أو جمهورًا كبيرًا على أنه ممثل للشريعة؛ فاختلطت رمزية المكانة بالظهور الإعلامي، وصارت الطبقة العلمائية نفسها محل شك، وانهارت الهيبة التي كانت تربط الشرعية العلمية بالقبول الاجتماعي، وأصبح الجمهور عاجزًا عن التفريق بين العالم المتمكن والمتظاهر بالعلم، وهذا مفض إلى إضعاف السلطة الاجتماعية للمشيخة، ويفتح المجال للمتعالمين والمؤثرين ليملؤوا الفراغ.

باختصار: هذه الأمارات تُبِين عن خلل مركب في العلاقة بين العلماء والجمهور، بين الشرعية العلمية والقبول الاجتماعي، والتاريخِ الرمزي للهيبة وعصر مواقع التواصل، وهو خلل يمهد لتراجع الهيبة العلمائية، ويضع المجتمعات في مواجهة مع معضلة ثقافية واجتماعية عظيمة تتعلق بكيفية إنتاج المعرفة العلمية الشرعية وتقديرها، وبالمكانة الحقيقية للعالم بين المفهوم الشرعي والمزاج الجماعي.

المبحث الثالث

فهم الظاهرة

لفهم ظاهرة سقوط الهيبة العلمائية، لا بد أولًا من التمييز بين ثبات العلم الشرعي وسقوط الأشخاص. فالعلم بطبيعته الإلهية ثابت لا يزول بانحراف أحد الأشخاص أو ضعفه، بينما الأشخاص معرضون للهوى، والانحراف، والرياء، والشهرة. وكلها أسباب تؤثر في صورتهم عند الناس. كثيرًا ما يُساء الظن بالعلماء بسبب أخطاء فردية أو سلوكيات شخصية؛ فيختلط على العامة العالم الصادق بالمتعالم، فيسقط تقديرهم للهيبة العامة لطبقة المشيخة؛ لذا سقوط الهيبة ليس سقوط العلم، بل سقوط من يمثله أمام المجتمع.

عندها ينكشف مفهوم العالم الرباني في النصوص الشرعية، ذلك الذي يمتاز بعلمه وتقواه، ويُعد وسيطًا بين النصوص الشرعية والعامة. العالم الرباني هو من تتجلى فيه خصائص الورع والتمسك بالحق والابتعاد عن الرياء، فهذه الصفات تُكسبه الهيبة الحقيقية بين الناس، وتجعل أثره ممتدًا حتى لو غاب عن الإعلام أو لم يحظ بشهرة عابرة. بينما من ينفصل عن هذه الصفات ويستبدلها بالظهور الإعلامي، فإن هيبته مؤقتة زائلة ومجتمعه قد يُسقط احترامه حتى لو كان يُحسن التلاعب الفقهي.

الرياء والشهرة من أهم أسباب سقوط الهيبة في المجتمعات المعاصرة؛ فالعديد من المتصدرين يسعون إلى الشهرة والتأييد الجماهيري بدل الالتزام بالمنهج الشرعي، فينقلبون إلى رموز إعلامية لا رموز شرعية. وهكذا تضيع الفروق بين العالم الحق، الذي يمثل العلم والتقوى، وبين من يمثل مصالحه الشخصية أو جماهيرية شعبية عابرة.

هنا تتضح أهمية الضوابط الشرعية للحكم على العلماء والمنهج: ليس كل سقوط ظاهر في الساحة يدل على سقوط العلم، وليس كل خطأ شخصي ينفي الهيبة الشرعية، فالقاعدة المطردة المتداولة على ألسنة العلماء: «كل أحد يؤخذ من قوله ويترك، إلا صاحب هذا القبر ﷺ». هذه القاعدة حماية للمجتمع من الانجرار وراء العواطف العابرة، وضمان لاستمرارية الثقة بالعلم الحقيقي رغم انحراف بعض الأفراد.

ومن جانب آخر: يثبت النظر الشرعي أن الهيبة ليست شعورًا أو احترامًا هزيلًا، بل هي نتيجة التوازن بين العلم الشرعي والرمزية الاجتماعية. فالهيبة الحقيقية تولد عندما يلتقي الفقه بالورع، والتقوى بالصلابة، والعلم بالقدرة على التأثير الاجتماعي. أما إذا اختل هذا التوازن، كما يحدث عند صعود المتعالمين بلا علم أو رمزية حقيقية، فإن العامة تخلط بين العلم والظهور، ويصير سقوط الهيبة أوسع من سقوط الفرد، ليطال الطبقة العلمائية برمتها.

فالنظر الشرعي يوضح أن أمانة الحفاظ على الهيبة ليست منوطة بالفرد وحده، بل بالمجتمع، بالتمييز بين الصادق والمتظاهر بين من يمثل العلم الحق ومن يمثل الانفعال الإعلامي. وهذا يربط مباشرة بأمارات سقوط الهيبة التي لاحظناها سابقًا: ضعف حضور الدروس، انخفاض طلب الفتوى، تراجع الاعتراف بطبقة المشيخة، وتقلص الاحترام للنقد العلمي. كل هذه الأمارات ليست إلا أثرًا من آثار الاختلال في المزيج بين العلم والرمزية. وعلى ذلك؛ فقد عظمت التبعة على العلماء للزوم المحجة والتمسك بالمنهج الشرعي، وعلى العامة للتبصر فيمن يعظمون قدره ويعقدون به رجاءهم.

الفصل الثالث

نحو إعادة بناء الهيبة العلمائية

بعد تبين جذور سقوط الهيبة، واتضاح الخلل الذي هو نتيجة لأخطاء المشيخة من داخلها وتقلبات المجتمع من خارجها، وتحولات الواقع الانترنتي فوق الجميع؛ يبقى السؤال الأصيل: كيف تستعاد الهيبة العلمائية؟

فالهيبة ليست رتبة تمنح، ولا هالةً تُصنع، ولا صورةً تُلمّع؛ إنما هي أثر من آثار العلم الصادق إذا اقترن بالتقوى، وسر يضعه الله في قلوب عباده لمن صدق في حمل ميراث النبوة.

قد قررت النصوص أن الهيبة تكتسب من داخل العالِم قبل خارجه، ثم تمتد إلى الناس بقدر ما يصدق هو مع ربه، لا بقدر ما يرضى عنه الجمهور. ولهذا كان أول مفاتيح الإصلاح: إعادة العالم إلى مقامه الطبيعي (مقام البلاغ والبيان)، لا مقام التنافس على الشعبية أو التزاحم على منصات تلتهم ما تبقى من الوقار.

ومع أن الفصول السابقة قد قررت أصول المهابة الشرعية والاجتماعية، إلا أن هذا الفصل لا يعود لشرح تلك الأصول، بل ليرسم طريقًا لاستعادتها يبدأ من إعادة بناء الذات العلمية، ثم إصلاح بنية المشيخة، ثم ترميم الثقة الممزقة بين

الشباب والعلماء. فالمطلوب هنا هندسة عملية تعيد للعلم وزنه، وللمشيخة اعتبارها، وللخطاب الشرعي قدرته على النفاذ إلى القلوب.

إن أول خطوات ترميم الثقة بالمشيخات يبدأ من إعادة بناء العالم نفسه؛ ذلك أن الانعتاق عن مراحل الدرس الشرعي العتيق، والتخفف من مدارج التحصيل التي صقلت علماء القرون، أفضى إلى ضعف بيِّن في التكوين العلمي عند طبقة واسعة من المتصدرين. فكثير منهم يحفظ المختصرات ويجتاز مراحل الدراسة الأولى، ثم إذا دخل في قضايا الاجتماع والسياسة، نسي العلم الذي حصَّلَه، لأنه لم يراجع أصوله ولم يترق في مدارجه، فصار حضوره في النقاش العام حضور جاهل لا علم له.

ومن جهة أخرى: فإن العلماء الذين حافظوا على الطريقة العتيقة واستمروا في مدارجها، لا يزالون يفتقرون في الغالب إلى الدراية بالعلوم الإنسانية كالاجتماع والسياسة والاقتصاد ونحوها من العلوم التي تعيد تشكيل مجتمعاتنا اليوم، والجهل بهذه المباحث يجعل العالم غريبًا عن الواقع، لا يُحسن قراءة التحولات ولا تفسير الظواهر، فيبتلى بأحد خيارين أحلاهما مر؛ إما أن يُعرض عن الخوض في قضايا الأمة، فيترك الساحة للجهال والمتعالمين، وإما أن يخوض فيها بجهل، فينطق بالشرع وهو لا يحسن فهم الواقع، فيسقط الهيبة بيده.

وفي كلا الطريقين ينهار الجسر بين العلماء والشباب؛ فالشاب اليوم لا يكتفي بفتوى فقهية، بل يريد فهمًا شاملًا يُفسّر له ما يجري حوله. فإذا لم يجد ذلك في

العالم، ولم ير فيه قدرة على المزاوجة بين الأصول وبين آلات قراءة الواقع تلاشت رمزيته في النفس، وانطفأت المهابة التي كانت تكسب العلم سلطانه.

وإذا كان ضعف التكوين العلمي –قديمه وحديثه– قد فتح ثغرات واسعة في ثوب الهيبة الشرعية، فإن التزكيات غير المنضبطة جاءت لتوسع تلك الثغرة، حتى صار مفهوم «التزكية» عند كثير من الشباب يعني المجاملة أو المحاباة أو التسييس. وهذا من الظلم لنفس المفهوم؛ إذ التزكية في أصلها أهم الآليات الشرعية التي تحفظ بنية العلم من الفوضى، وتمنع تصدر الجهال والمتعالمين، وتضمن للأمة طبقة علمية متماسكة لها اتصال صحيح بسند العلم والسلوك.

أما المشكلة الحقيقية هي أن كثيرًا من المزكين اليوم أنفسهم محتاجون إلى تزكية تثبت أنهم طلاب علم أصلًا، فضلًا عن أن يكونوا أهلًا للحكم على غيرهم. وبعضهم لا يرتفع إلى رتبة طالب العلم، وبعضهم منحرف السلوك ظاهر الفسوق لا يصلح أن يتولى إصلاحًا ولا تقويمًا. فإذا اجتمع ضعف التكوين مع ضعف من يزكي، أصبحت التزكية بابًا من أبواب التلاعب، ترفع بها أسماء لا تستحق، ثم تسقط سقوطًا مدويًا عندما ينكشف ضعفها، فيدخل الناس حينها في مرحلة «الإسقاط الشامل»، فيعم الحكم على الجميع، ويختلط الصالح بالطالح، حتى يصير كثرة الغلط في التزكيات نفسها دليلًا على فساد المعيار.

ولذلك كان واجبًا على العالم الرباني الوقوف طويلًا عند لحظة التزكية؛ يراجع نفسه، ويتثبت، ويحكم عبارته. فالتزكية يجب أن تكون محددة منضبطة: هذا عالم،

هذا طالب علم، هذا مختص في باب دون باب.. لا عبارات عامة تلقي صاحبها في فوضى التصدر، ثم تجر الطبقة العلمية كلها إلى موجات إسقاط حين ينكشف ضعف المزكى. والضبط هنا لا يقوم على التوافق المرحلي أو القرب الحركي، بل على ميزان العلم والتقوى، ولو وجد الخلاف في غيرهما، فالخلاف لا يقدح في الأمانة ولا في التخصص.

ومما يزيد في توهين الهيبة العلمية في هذا الزمن كثرة الاختلاط الإعلامي، إذ أن العالم حين ينزل إلى مواطن الامتزاج مع العامة في منصات يغلب عليها طابع التفاهة والهراء، يختلط في ذهن الشاب مقام العلم بمقام الترفيه؛ فينحسر جلال العلم ولو بغير قصد، فالعقول –بوعي أو بغيره– تربط بين ما تراه متوازيًا أمامها؛ فإذا لابسَ العالم مواطن امتلأت بالضحالة والسفاهة.. انصرف شيء من نور الهيبة عنه، ولو كان هو في ذاته بعيدًا عن تلك السفاهات.

ثم إن لهذه المنصات طبيعة لا يُحسن العلماء مواكبتها؛ ففيها قليل الأدب من الموافقين والمخالفين، فإن قال العالم ما يوافق أهواءهم بالغوا في مدحه وشنعوا على غيره، وإن قال ما يخالف رغباتهم جروه إلى السب والطعن والتشويه؛ فيصير مادة للتندر عند العامة، وتتحول كلمته –التي هي نصيحة وتوجيه– إلى محرك لعراك المراهقين. وهذه أساليب إسقاط اعتاد عليها الشباب الأغرار، ولا يليق بالعالم أن يختبر نفسه كل يوم أمامها.

لهذا كله ينبغي أن تضبط مشاركة العلماء في مواقع التواصل، وألا تكون سبيلًا دائمًا للاحتكاك، بل تحصر في مواطن الضرورة، ومع قدر من العزلة لا يخلُّ بمقام البلاغ ولا يجر العالم إلى مهاترات لا تليق برتبته. فإن احتاج إلى إيصال كلمة أو بيان، أمكنه أن يوكل ذلك إلى طلابه الموثوقين، فيبلغون عنه حقه دون اضطراره إلى الاصطدام المباشر مع موجات همجية لا تراعي حرمة العلم ولا رجاله، وبذلك يُصان مقامه، وتحفظ هيبة العلماء في نفوس الشباب.

ومع أننا نسعى إلى حفظ مقام العلماء وصيانة هيبتهم، إلا أن الواقع اليوم ليس واقعًا مثاليًّا تستعاد فيه الهيبة بمجرد التذكير بمكانة العلم، بل هو واقع اختلط فيه العالم بالمتعالم، وارتفعت فيه أصوات الرعاع حتى صاروا ينازعون العلماء في مقامهم، وصار كل اختلاف -ولو في جزئية يسيرة- ذريعة للطعن والتسفيه والتبخيس.

وفي مثل هذا الواقع المضطرب لا يمكن استدعاء الأساليب القديمة التي لا تعمل إلا في بيئة تستقر فيها الثقة، بل لا بد من مكاشفة محسوبة تعيد بناء الجسر الذي انقطع بين العلماء والشباب.

ولذا فإن من أهم سبل إعادة الثقة (الشفافية العلمية)، أن يكون العالم واضحًا في اختياراته الشرعية الاجتماعية والسياسية: يبين الحكم وأدلته، ويشرح مناطه ومآلاته، ولا يلقي القول إلقاء مجردًا كما هو الشأن في الأحوال الطبيعية. فحين تغيب الثقة لا ينفع الإيجاز؛ لأن نفوس الشباب -وقد تزعزعت معاييرها- تحتاج

إلى بيان مفصَّل يعيد ترتيب الصورة في أذهانهم، ويميز العالم عن صاحب الهوى، ويُظهر ثبات المنهج وانضباط النظر.

وليس المقصود هنا أن يفتح العالم كل ما عنده للعامة أو أن يخوض في كل تفصيل، بل المقصود أن يكون واضحًا في القضايا الكبرى التي تشكل مفاصل الوعي العام، لأن هذه المواطن هي التي يبنى عليها ميزان الثقة أو ينهار. فإذا عاد للناس يقينهم بصدق العالم ونزاهة اجتهاده، أمكن بعد ذلك رجوعه إلى الوضع الطبيعي، حيث تعطى الفتوى بلا إسهاب. أما في المرحلة الانتقالية فلا بد من هذا القدر من المكاشفة العلمية التي تحفظ الهيبة ولا تهدرها، وتعيد الثقة ولا تساوم على الأصول.

الخاتمة

إن الظاهرة التي بحثناها باختصار في هذا المقال هي تحول بنيوي كبير أصاب «الهيبة العلمائية» في أصولها؛ فأخرج طبقة العلماء من موقعها المفترض لها بين الفقه والرمزية، ونزع عنها ما كان لها من سلطان على النفوس. وتبين بالتتبع أن سقوط الهيبة لم ينشأ من خطأ عابر من عالم، ولا بسبب صعود تيار دون آخر، بل هو حصيلة تفاعل معقد بين أخطاء الذات وتحولات الواقع وانفجار الوسائط الجديدة، حتى تراكبت جميعها على نحو جعل المشيخة المعهودة عاجزة عن الدفاع عن موقعها، فضلًا عن استعادته.

وقد أمكن تلخيص لب الظاهرة في مسائل كبرى: انكشاف الخلل الديني أو السياسي عند بعض «الرموز»، وضعف التكوين العلمي أو فقدان الدراية بالواقع، وصعود «المؤثر المتعالم» على حساب الفقيه العالم، وتحول الجمهور نفسه إلى جمهور فرداني سريع الاستهلاك، ثم تفكك الشرعية العلمية بفعل شبكات التواصل التي كسرت احتكار القول، وأسقطت مقام العالم إلى ساحة المضاربة والتسفيه.

وانتهى التحليل إلى جملة نتائج، من أهمها:

أولًا: أن سقوط الهيبة ليس سقوطًا لنفس العلم الشرعي، وإنما سقوط طبقة اختلط فيها العالم بالمتكلف، والصادق بالمتزلف، فانهد البناء من داخله قبل تصدعه من خارجه.

ثانيًا: أن إعادة الهيبة لا تبدأ من الجمهور، بل من إصلاح البنية داخل المشيخة: علمًا، وتزكية، وتكوينًا، وخطابًا.

ثالثًا: أن شبكات التواصل ليست سببًا منفردًا للسقوط، بل وسيط سرَّع ما كان كامنًا، وكشف ما كان مستورًا، وانتقل بالمعركة من الفقه إلى الرمزية.

رابعًا: أن أزمة الثقة ليس لها سبب واحد هو رأي أو فعل سياسي فقط، بل كذلك غياب نموذج العالم الرباني الجامع بين العلم العتيق وفقه الواقع المعاصر والصدق في المواقف.

خامسًا: أن المجتمع نفسه تغير، فلم يعد يقبل السلطة العابرة، ولا يخضع بلا مساءلة، ولا يسلم للعلماء تسليمًا مطلقًا كما كان الحال في العهود السابقة.

ولأن الظاهرة مركبة، فإن التعامل معها لا يكون إلا بتفعيل مستويات الفعل الثلاثة التي أشرنا إليها:

أولًا: **فرديًا**: إعادة بناء العالم نفسه علميًّا وسلوكيًّا، وضبط حضوره الاجتماعي، ومراجعة آلاته في البيان والفتوى.

ثانيًا: **مؤسسيًا**: إصلاح التكوين العلمي، إعادة ضبط التزكيات، تقوية المؤسسات الحاضنة للعلم، وإحياء الحلق العلمية الجادة التي تخرج علماء لا مشاهير.

ثالثًا: **مجتمعيًّا**: ترميم الثقة العامة، تعزيز احترام العلم، ضبط الخطاب العام، وتحويل الفهم الشرعي من محتوى «استهلاكي» إلى «مرجعية» تهذب السلوك وتوجه الوعي.

والله أعلم، والحمد لله رب العالمين.